

## الدليل 1: سياسة نموذجية لنظام إدارة جودة التدقيق<sup>1</sup>

### ملاحظة:

العينة الواردة أدناه لا تغطي كافة مكونات نظام إدارة جودة التدقيق، إذ ينبغي أن تكون السياسات والإجراءات الخاصة بكل مكون ملائمة للغرض لتلبية الاحتياجات الخاصة للجهاز الأعلى للرقابة. على سبيل المثال، قد يختار الجهاز الأعلى للرقابة تصميمًا محددًا للموارد البشرية أو لنظم المعلومات والاتصالات بما يتناسب مع حجمه وتعقيده. لذلك، يغطي النموذج الهيكلي الأساسي فقط لنظام إدارة جودة التدقيق، ويشمل مكونات "العمليات" مثل إدارة المخاطر وعمليات الرصد والتصحيح. تُقدّم عدد من السياسات النموذجية الإضافية للتقييم ولمراجعة جودة المهمة، من بين مجالات أخرى، نظرًا لإمكانية شيوع هذه المجالات بين الأجهزة العليا للرقابة. من المتوقع تحديد السياسات والإجراءات الخاصة بالمكونات الأخرى بعد إجراء تحليل الاحتياجات وعمليات إدارة مخاطر الجودة الأولية. وسُجّري المزيد من التحسينات من خلال التشغيل المستمر لنظام إدارة جودة التدقيق.

في إطار التزامه بتعزيز التميز والملاءمة، يسعى الجهاز الأعلى للرقابة باستمرار إلى تحسين عملياته لتقديم مهام رقابية عالية الجودة وذات قيمة مضافة. تستدعي التطورات الأخيرة في الممارسات العالمية الحاجة إلى وجود نظام متين ونهج قائم على المخاطر في إدارة جودة التدقيق. استجابة لذلك، أُجري تحليل للاحتياجات في الجهاز الأعلى للرقابة لدراسة سياساته وإجراءاته القائمة، وتحديد فرص لتعزيزها. وبناءً على ذلك، خُصص إلى أن الجهاز الأعلى للرقابة يحتاج إلى سياسة تستوعب جميع السياسات والإجراءات ذات الصلة بجودة التدقيق، بما في ذلك التحسينات اللازمة والإرشادات الإضافية لتلبية معايير إدارة الجودة.

تُعتمد هذه السياسة لتحديد الهياكل والآليات العامة التي يستند إليها نظام الجهاز الأعلى للرقابة في إدارة جودة التدقيق، بما يساعد الجهاز وموظفيه على تحقيق الأهداف، وتنفيذ مهام رقابية عالية الجودة، والوفاء بالمسؤوليات وفق المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، والمساهمة في إضفاء قيمة. تشمل هذه السياسة:

- أهداف السياسة؛
- أساس السياسة؛
- إرساء نظام إدارة جودة التدقيق؛
- عملية إدارة مخاطر الجودة؛
- عملية الرصد والتصحيح؛
- تقييم النظام؛
- التوثيق.

<sup>1</sup> قد تكون لدى الأجهزة العليا للرقابة سياسات أو إجراءات أو أدلة مجزأة تتعلق بإدارة جودة التدقيق، خصوصًا عند وجود آليات قائمة في الجهاز الأعلى للرقابة لا تزال ذات صلة بناءً على تحليل الاحتياجات. في مثل هذه الحالة، قد يكون من المفيد للجهاز الأعلى للرقابة إعداد وثيقة مركزية توضح الترابطات بين هذه السياسات. وبدلاً من ذلك، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة إعداد سياسة منفصلة تتضمن إشارات مرجعية إلى هذه السياسات الخارجية.

## أ. أهداف السياسة

يتمثل هدف هذه السياسة في إرساء نظام لإدارة جودة التدقيق ملائم للغرض، يحدد الإطار العام بما يشمل عملية إدارة مخاطر الجودة، وعملية الرصد والتصحيح، وتقييم النظام.

## ب. أساس السياسة

يلتزم الجهاز الأعلى للرقابة بموجب تفويضه القانوني بتنفيذ التدابير الملائمة للظروف لتعزيز تقديم خدمات تدقيق عالية الجودة وتضيق قيمة. ومع اعتماد المعيار الإيساي 140 في الأهداف الاستراتيجية للجهاز في ضمان جودة التدقيق، يلتزم الجهاز بتصميم نظام لإدارة الجودة وتنفيذه وتشغيله. وبقدر ما ينطبق ذلك على تفويض الجهاز الأعلى للرقابة في مجال التدقيق، تقع على عاتقه مسؤولية اعتماد سياسة توفر إطاراً عاماً لتصميم نظام لإدارة جودة التدقيق وتنفيذه وتشغيله بما يتلاءم مع سياق الجهاز.

## ج. إرساء نظام إدارة جودة التدقيق

يُنشأ نظام لإدارة جودة التدقيق ملائم للغرض، ويغطي المكونات التالية:

1. عملية إدارة مخاطر الجودة،
2. الحوكمة والقيادة،
3. المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة،
4. قبول المهمات وبدؤها واستمرارها،
5. تنفيذ المهمات،
6. موارد الجهاز الأعلى للرقابة،
7. المعلومات والاتصال،
8. عملية الرصد والتصحيح.

ويشتمل النظام على آلية تصحيح ذاتي تعزز التحسين المستمر من خلال العمليات التالية:

- عملية إدارة المخاطر،
- عملية الرصد والتصحيح،
- تقييم نظام إدارة جودة التدقيق.

اتساقاً مع الأدوار المحددة في اللوائح، يتحمل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المسؤولية النهائية والمساءلة عن نظام إدارة جودة التدقيق. تتوزع المسؤوليات التشغيلية بين موظفين المعنيين وفق ما يُحدد في عمليات إدارة مخاطر الجودة، والرصد، والتقييم المرتبطة بتشغيل النظام. يوضح تفصيل هذه المسؤوليات في الإرشادات التنفيذية لهذه السياسة.

وتُعرض السياسات والإجراءات الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة والتي تظل ذات أهمية في إطار نظام إدارة جودة التدقيق وفق تحليل الاحتياجات في هذا القسم. تُعد جميع السياسات والإجراءات الأخرى غير المدرجة هنا ملغاة. وبناءً على نتائج تشغيل العمليات الأساسية لإدارة الجودة في الفترة اللاحقة، قد يُعاد النظر في السياسات والإجراءات التالية، أو تُلغى، أو تُستكمل بسياسات وإجراءات جديدة.

سياسات وإجراءات الجهاز الأعلى للرقابة	مكونات نظام إدارة جودة التدقيق ذات الصلة
...	الحوكمة والقيادة
...	المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة
...	قبول المهمات وبدؤها واستمرارها
...	تنفيذ المهمات
...	...

#### IV. عملية إدارة مخاطر الجودة

يعتمد النظام نهجاً قائماً على المخاطر في إدارة جودة التدقيق. ويجب على الجهاز الأعلى للرقابة تنفيذ عملية واضحة ومنهجية ومكررة في إدارة المخاطر. تُحدد بصورة عامة هيكلية هذه العملية، ومنهجيتها، والجوانب الأخرى المرتبطة بها على النحو التالي:

##### القسم الرابع (أ): وظيفة وهيكل إدارة مخاطر الجودة

نظراً لحجم الجهاز الأعلى للرقابة، سيكون رئيس الجهاز منخرطاً بدرجة كبيرة في هذه الوظيفة. وتتولى لجنة إدارة المخاطر الاستراتيجية في الجهاز الأعلى للرقابة، المكونة من رئيس الجهاز ومديرين اثنين، قيادة إدارة المخاطر المرتبطة بجودة التدقيق. سيُعزّز الدليل الحالي لإدارة المخاطر في الجهاز لتوسيع نطاق الاعتبارات المرتبطة بالجودة بحيث يشمل مكونات نظام إدارة جودة التدقيق، وتحديد أهداف الجودة والمخاطر في سياق الجهاز الأعلى للرقابة. وستطبق لجنة إدارة المخاطر الاستراتيجية مزيجاً من النهج التنافسي (من القمة إلى القاعدة) - والنهج التصاعدي (من القاعدة إلى القمة) من خلال عملية إدارة مخاطر الجودة. كما سيضع الجهاز الأعلى للرقابة إرشادات مكتوبة لتوثيق الممارسات وضمان اتساق التنفيذ. خلال فترة الانتقال، سيتعاون الجهاز الأعلى للرقابة مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنسان للحصول على المشورة لتقييم مدى ملائمة التنفيذ.

##### القسم الرابع (ب): تطوير أهداف الجودة

تُطوّر أهداف الجودة استناداً إلى سياق الجهاز الأعلى للرقابة، وبالتشاور مع دوائر التدقيق في جميع الأقاليم. تغطي أهداف الجودة المكونات ذات الصلة بنظام إدارة جودة التدقيق. قد تقتضي الحاجة تحديد أهداف فرعية للجودة لتلبية النتائج المرجوة في أنواع مهمات التدقيق المختلفة، وفي فئات الكيانات الخاضعة للرقابة في فضاء التدقيق الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة. وبوصفها خط الأساس، تلتزم لجنة إدارة المخاطر الاستراتيجية بضمان مواءمة أهداف الجودة مع تلك المدرجة في المعيار الإيساي 140.

##### القسم الرابع (ج): تحديد مخاطر الجودة وتقييمها والاستجابة لها

استناداً إلى مراجعة المعلومات ذات الصلة التي تؤثر في أهداف الجودة المحددة، تُحدّد مخاطر الجودة. ويجب أن يتبع تقييم مخاطر الجودة الإجراءات والمعايير الموضوعية في الإرشادات التنفيذية. يُعطى ترتيبٌ للأولويات لمخاطر الجودة المُقيّمة مع مراعاة موارد الجهاز الأعلى للرقابة.

كما تُصمّم الاستجابات لمعالجة الأسباب التي استند إليها التقييم المتعلق بمخاطر الجودة. ويُرصد تنفيذ هذه الاستجابات بصورة مستمرة.

بالإضافة إلى الاستجابات المحددة لمعالجة مخاطر الجودة، يعزّز الجهاز الأعلى للرقابة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بـ:

- الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، بما في ذلك الاستقلالية، يعزّز الجهاز الأعلى للرقابة إجراءاته في الإبلاغ عن أي خروقات ومعالجتها في الوقت المناسب لدى الإدارة المختصة.
- مراجعة جودة المهمة، يعزّز الجهاز الأعلى للرقابة إجراءاته القائمة لتحديد المعايير بوضوح في اختيار المهام الرقابية التي ستخضع للمراجعة، وتعيين الأفراد المكلفين بالمراجعة، لضمان الالتزام بمتطلبات الموضوعية لهذه الوظيفة. ويواصل الجهاز الأعلى للرقابة النهج القائم في إنشاء لجنة مؤقتة لكل سنة تقويمية، تتولى مسؤولية إجراء جميع مراجعات جودة المهمة خلال الفترة. عند الحاجة، يتعاون الجهاز الأعلى للرقابة أيضاً مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنسان لتعزيز قدرته على إجراء المراجعة.

- المشاورات الداخلية وحل الاختلافات في الرأي، ينشئ الجهاز الأعلى للرقابة فريق خبراء يضم أعضاء كبارًا من مختلف إدارات التدقيق. تُحدد المؤهلات المطلوبة في الإرشادات التنفيذية. ويُعدّ فريق الخبراء الجهة المرجعية للمشاورات المتعلقة بالقضايا التدقيقية عالية التقنية. عندما تنشأ اختلافات في الرأي لا يمكن حلّها على مستوى إدارة التدقيق، تُحال القضايا إلى فريق الخبراء للفصل فيها.

#### **القسم الرابع (د): أدوات إدارة مخاطر الجودة.**

تُطوّر الأدوات الملائمة لتيسير وضع أهداف الجودة، وتحديد المخاطر وتقييمها، وتصميم الاستجابات وتنفيذها، وإدخال التحديثات أو المراجعات عند الحاجة.

#### **القسم الرابع (هـ): الاتصال**

تُعَمَّم النتائج على جميع موظفي الجهاز الأعلى للرقابة من خلال إدارة المعلومات والسجلات. كما تُناقش أيضًا خلال الاجتماعات الاستراتيجية والسنوية.

#### **القسم الرابع (و): دورية عملية إدارة مخاطر الجودة**

تتزامن دورية عملية إدارة مخاطر الجودة مع عملية إدارة المخاطر الاستراتيجية الشاملة للجهاز الأعلى للرقابة، والتي تُنفَّذ كل خمس سنوات. وبما أن إدارة المخاطر تُعدّ عملية تكرارية بطبيعتها، تُعيد اللجنة النظر في التقييمات مرة واحدة على الأقل سنويًا، أو عند توافر معلومات جديدة تؤثر في التقييمات الأولية المنجزة.

#### **٧. عملية الرصد والتصحيح.**

يعتمد الجهاز الأعلى للرقابة عملية للرصد والتصحيح لتزويده بالمعلومات ذات الصلة والموثوقة وفي الوقت المناسب لتصميم نظام إدارة جودة التدقيق وتنفيذه وتشغيله، واتخاذ الإجراءات المناسبة والفورية لمعالجة أوجه القصور المحددة. ويسمح ذلك للجهاز الأعلى للرقابة بتقييم مدى الالتزام بالمعايير الإيساي والمتطلبات التنظيمية وسياسات الجهاز وإجراءاته.

#### **وظيفة الرصد وهيكلها**

تُنشأ وحدة مستقلة مخصصة لإدارة وظيفة الرصد. وتتولى هذه الوحدة مسؤولية تنفيذ أنشطة الرصد داخل الجهاز الأعلى للرقابة، وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الجهاز لضمان استقلاليتها. اعتمادًا على توافر موظفي الجهاز الأعلى للرقابة، قد تُستخدم المراجعات الداخلية المتماثلة عند مراجعة مهمات التدقيق. ويجب على الجهاز الأعلى للرقابة ضمان أن اختيار أعضاء الوحدة المؤقتة والمراجعين المتماثلين يلتزم بمتطلبات الأهلية والموضوعية الخاصة بالرصد. خلال فترة الانتقال، بينما يبني الجهاز قدراته الداخلية، يتعاون مع ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنسان لآداء أنشطة الرصد.

تشمل مسؤوليات الوحدة المؤقتة، على سبيل المثال لا الحصر:

- إعداد خطة سنوية للرصد، إلى جانب خطة وبرنامج فردي؛
- تحديد نطاق الرصد الشامل باستخدام المعايير الواردة في هذه السياسة؛
- تحديد الجدول الزمني السنوي للأهداف والموارد اللازمة؛
- إجراء التدريب على وظيفة الرصد للموظفين المختارين في الجهاز ورفع مستوى الوعي المناسب؛
- تقديم التوصيات لتعديل سياسة الرصد عند الحاجة.

#### **السلطة والمؤهلات للوحدة المؤقتة.**

تتولى قيادة الوحدة مسؤول رفيع المستوى يتمتع بما لا يقل عن عشر (10) سنوات من خبرة عملية معتبرة في التدقيق، مع مشاركة فاعلة في إدارة الجودة داخل الجهاز الأعلى للرقابة.

ويجب أن تمتلك الوحدة المؤقتة على نحو جماعي الكفاءات التالية، بما في ذلك تلك التي قد يُستعان بها الجهاز في ترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنتوساي:

- إلمام متعمق بمعايير إدارة الجودة ومعايير الرصد المستندة إلى مستندات الإطار الدولي للممارسة المهنية؛
- مهارات تحليلية؛
- مهارات التعامل مع الآخرين؛
- مهارات التواصل؛
- مهارات التيسير؛
- خبرة في التدقيق؛
- قدرات إدارية.

يتعين على أعضاء وحدة الرصد الحصول على التفويض المناسب من رئيس الجهاز لأداء أنشطة الرصد.

#### طبيعة الرصد ودوره ونطاقه

يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة القيام بأنشطة رصد مستمرة ودورية تشمل تصميم نظام إدارة جودة التدقيق وتنفيذه وتشغيله. ويشمل ذلك: مراجعة المكونات الثمانية لنظام إدارة جودة التدقيق على المستوى التنظيمي، مراجعة عينات من الرقابة المالية والأداء والالتزام على مستوى المهمة. اعتماداً على تقييم وحدة الرصد، قد تشمل مراجعة التدقيق مهمات التدقيق المكتملة أو الجارية.

#### المعايير المستخدمة لتحديد نطاق الرصد الشامل

- تحديد المجالات في مكونات نظام إدارة جودة التدقيق للمراجعة؛
- المخاطر النوعية المهمة التي قُيِّمت خلال تقييم المخاطر للجهاز الأعلى للرقابة؛
- أوجه القصور الجوهرية المحددة في أنشطة الرصد السابقة؛
- وجود سياسات وإجراءات جديدة للجهاز الأعلى للرقابة، أو قرارات صادرة عن الإنتوساي تؤثر على تصميم النظام وتنفيذه وتشغيله؛
- وجود مجالات لم تخضع للرصد في الأنشطة السابقة للرصد.

#### ➤ تحديد المهام الرقابية للمراجعة.

تحدد وحدة الرصد الوسائل المناسبة لاختيار المهام الرقابية للمراجعة. لهذا الغرض، قد تستخدم مهمات التدقيق أو مديري ومشرفي التدقيق لوحات أخذ العينات.

عند استخدام مهمات التدقيق بوحدات أخذ العينات:

- الجهات الخاضعة للتدقيق هي كيانات مسجلة.
- تصنيف المهمة الرقابية على أنها عالية المخاطر، وتشمل مستوى عالٍ من التعقيد والحكم المهني.
- وجود اهتمام برلماني أو إعلامي بالجهات الخاضعة للتدقيق أو بالمهمة الرقابية.
- تعرض الجهات الخاضعة للتدقيق لمشكلات قد تؤدي إلى ظروف نزاعية وصعبة.
- أوجه القصور الجوهرية المحددة خلال مراجعة الفريق الرقابي السابقة.
- مجال جديد من التدقيق.
- أُجريت المهمة الرقابية من خلال مكتب تدقيق خاص، سواء بصورة كاملة أو بالاشتراك مع الجهاز الأعلى للرقابة.

عند استخدام مديري أو مشرفي التدقيق بوحدات أخذ العينات:

- الفترة التي خضع خلالها مدير أو مشرف التدقيق للرصد.
- نتائج المراجعات السابقة للتدقيقات التي أدارها أو أشرف عليها.
- الشكاوى أو الادعاءات المتعلقة بمدير أو مشرف التدقيق.
- الطلبات الخاصة.

يجب أن تكون عينة المهمات الفردية المختارة للمراجعة ممثلة لجميع التدقيقات التي أجراها الجهاز الأعلى للرقابة. عند استخدام مديري أو مشرفي التدقيق بوحدات أخذ العينات، يؤخذ في الحسبان حجم المهمة وتعقيدها والمخاطر المرتبطة بها عند اختيار العينة من مهمات التدقيق التي أدارها أو أشرف عليها مدير أو مشرف التدقيق.

### متطلبات إعداد التقارير

يشمل الرصد صياغة الإجراءات التصحيحية التي تعالج أسباب أي أوجه قصور في نظام إدارة جودة التدقيق. تُرفع الملاحظات والتوصيات رسميًا من خلال تقرير الرصد.

يؤخذ في الحسبان العوامل التالية عند استخلاص نتائج الرصد:

- تُعد وحدة الرصد تقريرًا ملخصًا شاملًا
- تُناقش ملاحظات الرصد مع المسؤولين عن الوحدة التي جرت مراجعتها ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة قبل إتمام التقرير النهائي
- تُعد النتائج الملخصة والتوصيات للمتابعة والتحسين وتُرفع إلى رئيس الجهاز الأعلى للرقابة
- يجب أن يتضمن التقرير ما يلي:
  - تفاصيل توقيت الرصد وأسماء أعضاء فريق الرصد.
  - وصف نطاق الرصد

تُبرز وحدة الرصد القضايا الأخرى ذات الصلة التي قد تكون مهمة لتعزيز نظام إدارة جودة التدقيق بالجهاز الأعلى للرقابة.

### المنهجية

تشمل عمليات الرصد ما يلي:

- أ. التخطيط السنوي: إعداد خطة رصد سنوية تحدد أهداف وظيفة الرصد للفترة.
- ب. تخطيط المهمة الفردية: وضع استراتيجية الرصد وتصميم إجراءات الرصد لكل نشاط من أنشطة الرصد.
- ج. التنفيذ: جمع البيانات باستخدام أدوات الرصد.
- د. الإتمام والمراجعة: تقييم النتائج والتحقق من صحتها، تصميم الإجراءات التصحيحية، واستخلاص الاستنتاجات.
- هـ. التقارير: إعداد تقرير الرصد وعقد اجتماع ختامي.
- و. المتابعة: التأكد من تنفيذ خطة العمل المقترحة من إدارة الجهاز الأعلى للرقابة أو رئيس الجهاز لتحسين الجودة باستمرار.

### أدوات الرصد

يجب تطوير أدوات الرصد المناسبة لدعم إجراء الرصد بدءًا من التخطيط السنوي وحتى المتابعة. للتقييم، يجب أن تغطي أداة الرصد على المستوى التنظيمي الجوانب الرئيسية لكل مكون من مكونات نظام إدارة جودة التدقيق. بالنسبة لمراجعة مستوى مهمة التدقيق، يجب أن تأخذ الأداة في الحسبان المتطلبات التفصيلية للمعايير الإيسائية في مسار التدقيق المعني.

### متطلبات المتابعة

يجب على فرق الرقابة والإدارات التي خضعت للمراجعة إعداد خطط عمل توضح كيفية معالجة أوجه القصور المحددة خلال الرصد. يجب أن تتضمن هذه الخطط ما، ومن، وأين، ومتى، وكيف تعالج أوجه القصور. يجب استشارة خطط العمل مع وحدة الرصد والموافقة عليها من جانب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة أو أي موظف مخول بذلك. يجب على فرق الرقابة والإدارات رفع تقارير عند تقديم تنفيذ الإجراءات التصحيحية.

تتحقق وحدة الرصد من فعالية الإجراءات التصحيحية. كما يستخدم الجهاز الأعلى للرقابة نتائج الرصد لتحديد احتياجات تدريب الموظفين على نحو عام وإعداد برنامج تدريبي لمعالجة هذه القضايا.

## ٧٦. تقييم النظام

### وظيفة التقييم

نظرًا لتحمل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المسؤولية النهائية عن نظام إدارة جودة التدقيق، يُسند إليه تقييم النظام. يُراعى في التقييم نتائج الرصد خلال العام ونتائج أي تقييمات أخرى أجريت داخل الجهاز. بناءً على نتائج التقييم، يضع رئيس الجهاز الأعلى للرقابة استنتاجًا عن مدى توفير نظام إدارة جودة التدقيق ضمانًا معقولًا لتحقيق أهدافه. يُساند رئيس الجهاز وحدة الرصد عند الحاجة. عند مشاركة وحدة الرصد، يحتفظ رئيس الجهاز بالمسؤولية الكاملة عن عملية التقييم بما في ذلك الاستنتاج. يجوز لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة أيضًا الاستعانة بترتيبات الخدمات المشتركة لمبادرة تنمية الإنسان لتقييم نظام إدارة جودة التدقيق.

### المنهجية

يشمل التقييم تقدير أوجه القصور، على المستوى الفردي والمجمّع، من حيث شدتها وانتشارها. مع مراعاة مدى معالجة آثار أوجه القصور.

يقيم رئيس الجهاز أيضًا وجود وفعالية الإجراءات التصحيحية المقدمة من وحدة الرصد. تشكل النتائج جزءًا من تقييم مكوّن الرصد في نظام إدارة جودة التدقيق.

مع مراعاة نتائج تقييم أوجه القصور، بما في ذلك تقييم الإجراءات التصحيحية، يضع رئيس الجهاز استنتاجًا لنظام إدارة جودة التدقيق. يعتمد الاستنتاج على النموذج المحدد في الإرشادات التنفيذية.

### أدوات التقييم

يجب تطوير أدوات تقييم مناسبة لتوثيق نتائج التقييم، والاستنتاجات المتوصل إليها والأسس المبررة لها.

### تواتر التقييم

يُجرى التقييم سنويًا ويبدأ بعد اكتمال أنشطة الرصد.

## ٧٧. التوثيق

يُنظّم كل التوثيق المتعلق بتصميم نظام إدارة جودة التدقيق وتنفيذه وتشغيله، ويُحفظ وفق سياسة الأرشيف الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة. على الأقل، يجب أن يتضمن التوثيق ما يلي:

- أ. هذه السياسة وأي إرشادات تنفيذية بما في ذلك الكتيبات والأدلة، وأي تحسينات على السياسات والإجراءات القائمة نتيجة إنشاء نظام إدارة جودة التدقيق.
- ب. تحديد وتعيين المسؤولية العامة والمسؤوليات التشغيلية المتعلقة بنظام إدارة جودة التدقيق.
- ج. أدوات إدارة المخاطر التي توثق أهداف الجودة والمخاطر المحددة والتقييمات المنجزة والاستجابات المقدمة، بما في ذلك أي تحديثات على التقييمات المنجزة.
- د. عند الاقتضاء، أسماء مراجعي جودة المهمة، وتحديد الوثائق المهمة التي جرت مراجعتها، والاستنتاجات المتوصل إليها، وتاريخ إتمام المراجعة.
- هـ. أدوات الرصد التي توثق الأعمال المنجزة من التخطيط السنوي حتى المتابعة.
- و. أدوات التقييم التي توضح تحليل النتائج والاستنتاج الذي توصل إليه رئيس الجهاز الأعلى للرقابة.
- ز. كافة الاتصالات ذات الصلة والتي لها أهمية بالنسبة لنظام إدارة جودة التدقيق.

## الآلية التشغيلية

لدعم تنفيذ هذه السياسة، تُنشأ مجموعة أو مجموعات العمل الفنية لتطوير إرشادات إدارة جودة التدقيق والكتيبات والدلائل والإجراءات والأدوات حسب الاقتضاء، خلال السنة التالية لتفعيل هذه السياسة. على مجموعات العمل الفنية الاستناد إلى نتائج تحليل الاحتياجات الذي أُجري لتقييم آليات الجودة القائمة في الجهاز الأعلى للرقابة من خلال ملاءمتها للانتقال إلى نظام إدارة جودة التدقيق الجديد، وتحديد المجالات التي تستدعي تحسّيناً أو تطوير إرشادات إضافية لتغطية جميع متطلبات هذه السياسة.

تُنفذ القيادة الوظيفية استراتيجيات فعّالة لإدارة التغيير، ويُجرى أنشطة لبناء القدرات ورفع الوعي لضمان التنفيذ السليم لهذه السياسة.



## الموافقة

تُلغى أو تُستبدل جميع السياسات الأخرى للجهاز الأعلى للرقابة التي تتعارض مع هذه السياسة.

تدخل هذه السياسة حيز التنفيذ في \_\_\_\_\_.

توقيع  
المدقق العام

التاريخ: \_\_\_\_\_